



كلمة

وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

إلى

المؤتمر الخامس للأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

بون : ٢٥ أكتوبر - ٥ نوفمبر ١٩٩٩م

نيابة عن حكومة وشعب دولة الإمارات العربية المتحدة ، اسمح لي
يا سيادة الرئيس أن أتقدم بالشكر والتقدير لحكومة وشعب جمهورية ألمانيا
على استضافتهم الكريمة لنا ، وعلى كافة التسهيلات التي قدموها للوفود
المشاركة في هذا المؤتمر .

سيدي الرئيس :

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدرك ضرورة العمل على تعزيز
جهود المحافظة على الموارد البيئية المختلفة بشكل مستدام ، وضرورة أخذ
الإعتبارات البيئية في الحسبان عند إعداد المشروعات الاقتصادية
والمشروعات التنموية الأخرى ، وهو المبدأ الذي تبنته ، منذ سنوات



طويلة ، قيادتنا الرشيدة ، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس الدولة ، والذي مثل ، على الدوام ، ركيزة أساسية من ركائز سياستنا التنموية .

ولازالت دولة الإمارات تسعى جاهدة إلى تطوير العمل البيئي ليواكب ما استجد في هذا المجال ، وتعزيز قدراتها على تلبية المتطلبات التي رتبها الإتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة التي نشارك في أهمها . ففي هذا الصدد أصدرت الدولة مؤخراً القانون الإتحادي رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٩م في شأن حماية البيئة وتنميتها ، كما إنتهت من وضع أجندة القرن الحادي والعشرين الوطنية وفقاً لتوصيات مؤتمر ريو ١٩٩٢م ، وقد قاربت على الإنتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية لكافة القطاعات ذات العلاقات بالبيئة ، تمشياً مع متطلبات التنمية المستدامة ومبادئ إعلان ريو .



سبدي الرئيس :

إن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بالعديد من الإجراءات التي تؤكد إلزامها باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ، نصاً وروحاً ، وتسعى إلى تعزيز وتطوير هذه الإجراءات كلما كان ذلك ممكناً ، بيد أنها تدعو في الوقت نفسه إلى ضرورة الأخذ بالإعتبار الأضرار الاقتصادية المتوقعة التي ستتكبدها الدول النامية ، خاصة تلك التي يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي ، على الدخل الناشئ عن إستخراج وتسويق الوقود الأحفوري .

فالبرغم من أن خطة عمل بيونس آيرس تدعو لتناول مواضيع الخطة بصورة عادلة ومراعاة مبدأ الشفافية والشمولية في إتخاذ قرارات بشأنها في مؤتمر الأطراف إلا أننا نلمس محاولة تجاهل هذه الأسس مما يضر بمصالح كثير من الدول النامية ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وفي هذا الصدد ننادي بضرورة التعامل مع المادة ٤ - ٨ والمادة ٤ - ٩ من الإتفاقية والمواد ٢ - ٣ و ٣ - ١٤ من بروتوكول كيوتو بصورة حاسمة أخذين في الإعتبار مطالبتنا بتنفيذ دول المرفق الأول من الإتفاقية بإلتزاماتها القانونية وخاصة تنويرنا بالآثار الضارة المترتبة على تنفيذ وتطبيق السياسات



والإجراءات المنصوصة عنها في المادة ٣ من البروتوكول على إقتصادنا .
كما يجب الأخذ بعين الإعتبار مطالبنا الأخرى ومنها إنشاء آلية للتعويض
عن الأضرار التي تنجم عن تطبيق هذه الإجراءات والسياسات وإعادة هيكلة
الضرائب لتعكس المحتوى الكربوني ومساعدتنا في تنويع مجالات
الإقتصاد .

سيدي الرئيس :

إن هذا المؤتمر هو فرصة عظيمة لكي تؤكد جميع دول العالم
الأطراف في الإتفاقية إلتزامها الأكيد بالعمل الدؤوب والجاد للتصدي
لكافة المشاكل والمخاطر البيئية التي تواجهنا . وهو فرصة ثمينة أيضا نؤكد
من خلالها حرصنا على استمرارية عجلة التنمية في الدول النامية لتمكينها
من العبور إلى الألفية الثالثة بخطى واثقة ، وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها
تجاه شعوبها وتجاه شعوب العالم أجمع ، وهو أمر يتطلب منا جميعا
إنتهاج مبدأ الشفافية والعدل والشمولية في إتخاذ قراراتنا .